يحضر المال المتاخر على فلان وقال لا تعرفوا المال الامني وحر
وجوابه للعلامة المقدسي بان هذا التعهد وعد بان
يحضره ومثل هذا ليس من الفاظ الكفالة وكعهو وقولا بعد
لا تعرفوا المال الامني يحمل المعنى المذكور وذكروا ان لفظ
المعرفة لا يوجب الضمان في قوله انا ضامن بمعرفته اهـ سيل
في رجل كفل زيد المديون قائلا لدائنه ان لم يعطك زيد
دراهمك في الشام فانا ضامن لما عليه من المال فهل تصح
هذه الكفالة الجواب نعم الذهب الذي لك على فلان انا ادفعه
واسلمه اليك او اتبعه مني لا يكون كفالة ما لم يقل لفظ يدل
على اللزوم كضمنت او كفلت وهذا اذا ذكره منجزا اما
اذا قال معلقا بان قال ان لم يوده فلان فانا ادفعه اليك
يكون كفالة لما علم ان المواعيد بالكتاب صور التعليق
تكون لازمة بزازية سيل فيما اذا كفل احد شريكي العنان
دينا مشتركا بينهما فهل لا تصح هذه الكفالة الجواب نعم لا تصح
الكفالة للشريك بدين مشترك كما في كفالة التصوير والكنز
وغيرهما سيل فيما اذا كفل زيد عمرو عند بكر بدين شرعي
استقرانه عمرو من بكر كفالة شرعية مقبولة من بكر باذن
عمرو ثم مات الكفيل عن ورثة وتركة قبل استيفاء بكر الدين
من عمرو ويريد بكر الرجوع بدينه في تركة الكفيل بعد
ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك الجواب نعم قال في البزازية
كفل عن انسان بمال عليه الى سنة يجب عليه موجلا وان
كان على الاصيل حالا وان مات الكفيل يؤخذ من تركته
حالا ولا يرجع وارث الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت
الذي وقته سيل في رجل كفل نفس اخر فغاب
المكفول وعلم مكانه وطلب الدائن احضاره من

الكفيل

الكفيل فهل يمهله الحاكم مدة ذهابه وايابه فان ذهب ولم يحضر حبسه
الجواب نعم فان غاب المكفول وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه
وايابه فان مضت ولم يحضر حبسه وان غاب ولم يعلم مكانه
لا يطالب به ملتقى وان غاب غيبة لا تدرك لا يطالب به للظهور
عجزه كما في النهر وغيره وهل يلزمه ذكر السر حتى اذا ظهر
لا يلزمه كذا في التتارخانية فان اختلفا فان كانت له حرجة مرورة
الى موضع معلوم للتجارة فالقول للطالب ويوم الكفيل بالذهاب اليه
والا فللكفيل فان اقام الطالب بينة انه في موضع كذا يوم بالذهاب
اليه اهـ وافتى كاتب الهداية فانه اذا ضمن وجه فلان لا يلزمه
الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه الا ان يقول ان لم
احضره فعلي ما عليه من الدين سيل فيما اذا كان لزيد مبلغ دين
صحيح بذمة عمرو وطالبه به فقال ابوه لا تطالبه دينك عندي
وقبل زيد ذلك فهل يكون الاب كفيلا فيطالب به الجواب
نعم لانه عند اذا استعملت في الدين يراد بها الوجوب كما
في الخانية ونصها وكذا اذا كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافه
به فعنده له هذا المال لان عند اذا استعملت في الدين يراد
بها الوجوب اهـ ويحمله افتى الخير الرملي بقوله نعم يكون كفيلا
كما صرح به في التتارخانية بقوله لفظت عندي للوديعة
لكنه بقرينة الدين تكون كفالة واشار له الزيلعي بقوله
مطلقه يحمل على العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضامنا
وصرح قاضيخان بان عند اذا استعملت في الدين يراد بها
الوجوب فاذا علم ذلك علم بان له مطالبته بالدين وحبسه
والله اعلم اهـ واما ما افتى به الشيخ الطنتاني من عدم
اللزوم تبعا لما في البحر فقد تعقبه صاحب النهر فتامل
ولا تعجل على ان قاضيخان من اهل الترجيح ثم قال المؤلف

Copyright © Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)